كثـــرة الإستعمـال
وأثـرها في النحـو

إعداد

الـــدكتـــور
عبـــد النـــاصر عبد الـــدايم عبد اللطيف
مدرس اللغويـــات بكليـــة
الدراســـات الإسلاميـــة بنين بقنـــا

بسم الله الرحمن الرحيم

تمهيد :

مـــن المعـــلوم أن من أهم أدلة الاحتجاج في النحو ، وأكثرها تداولاً في الدراسات العربية السماع والقياس "[1]" .

فالسماع هو : كل ما ثبت في كلام العرب ممن يوثق بفصاحته فشـــل كلام الله تعالى وهو القرآن الكريم ، وكلام نبيه صلى الله عليه وســـلم ، وكـــلام العـــرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده ، إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين نظماً ونثراً من مسلم وكافر "[2]"

والقياس هو : حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه "[3]" .

والقياس هو أشهر أدلة النحو والمعول عليه في غالب مسائله العلمية ، اهـــتم النحاة به حتى جعلوه أساس النحو وقالوا من أنكر القياس فقد أنكـــر النحو وعرفوا النحو بأنه : علم بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب "[4]" .

وقال الكسائي :

إنما النحو قياس يتبع وبه في كل أمر ينتفع "[5]"

---

(١) ينظر الخصائص لابن جني ٩٧/١ ، والممتع لابن عصفور ٢٧/١ ، والاقتراح للسيوطي ص ٢٧ .
(٢) الاقتراح ص ٤٨ ، وينظر خزانة الأدب ١ / ٣ ، ٤ .
(٣) الاقتراح ص ٩٤ .
(٤) ينظر الخصائص ٣٤/١ ، والأصول في النحو لابن السراج ٥/١ ، والمقرب ص ٤٤ ، والمستوفي لابن فرخان ١١/١ ، والاقتراح ص ٩٥ .
(٥) المطالع السعيدة في شرح الفريدة للسيوطي ص ١٥ .

وكـــثيراً ما يوافق السماع القياس ، ويطرد القياس والاستعمال معاً ، وهذا هو الغاية المطلوبة .

يقـــول ابن جني : وإذا فشا الشيء في الاستعمال ، وقوى في القياس فذلك مالا غاية وراءه ، نحو منقاد اللغة من النصب بحروف النصب ، والجـــر بحـــروف الجر ، والجزم بحروف الجزم ، وغير ذلك مما هو فاش في الاستعمال ، قوى في القياس "[1]" .

ولكن ما الحكم إذا خالف نص السماع قانون القياس ؟

وللإجابة على هذا السؤال أقول :

ينقسم هذا إلى قسمين :

أولاً : إذا كان النص المسموع قليلاً في الاستعمال ، فهذا يعد نادراً أو شـــاذاً يحفـــظ ولا يقـــاس عليه ، يقول ابن جني : جعل أهل علم العـــرب مـــا اســـتمر من الكلام في الإعراب وغيره من مواضع الصناعة مطرداً ، وجعلوا ما فارق ما عليه بقية بابه وانفرد عن ذلك إلى غيره شاذاً "[2]" .

ثانياً: إذا كان كثيراً في الاستعمال فإن الكثرة تؤهله أن يعمل به ، بل ويقدم على القياس .

وفي ذلك يقول الشيخ الطنطاوي : بالغ البصريون في التحري والتنقيب عن الشواهد السليمة ، وبلغوا في ذلك ما شهد لهم به الدهر فتجافوا عن كل

---

(١) الخصائص ١/ ١٢٦ .
(٢) الخصائص ١ / ٩٧ .

شـــاهد منحول ومفتعل ، وآية ذلك أول كتاب لهم وهو كتاب سيبويه ، وقـــد اعـــترفت له شهادة العلماء فيه من شيوخة وأترابه والذين بعده فكـــانت أقيستهم وقواعدهم قريبة الصحة لكفالة مقدماتها بسلامها ؟ ، فـــلا غـــرابة بعدئـــذ أن جعـــلوها الحكم بينه فيما يرد من الكلام غير مكـــترثين بمـــا جاء مخالفـــاً مما لا ظهير لـــه ، ولا مثيل في كثرة الاســـتعمال ولـــتداول ، فهـــم بعدئذ أمامه ، إما أن يؤلوه تأويلاً يتفق وقواعدهـــم ، وإمـــا أن يســـتنكروه لكثرة ما اندس من الرواة وذوي الأهـــواء فـــي اللغة وإما أن يتلمسوا الضرورة إذا كان في نظم – فإن اعتاص كل ذلك عليهم ، فإنهم يضطرون إلى جعله جزئياً شاذاً يوضع في صف المحفوظات التي لا يقاس عليها "[1]" .

وبهذا نعلم أن كثرة الاستعمال من أهم الأدلة التي يعمل بها في الاحتجاج بل إن منزلتها تفوق قوة القياس .

يقـــول ابـــن جني : " وإذا شذ الشيء في الاستعمال وقوى في القياس كان استعمال ما كثر استعماله أولى وإن لم ينته قياسه إلى ما انـــتهى استعماله . من ذلك اللغة التميمية في (ما) هي أقوى قياساً وإن كانت الحجازية أيسر استعمالاً ، وإنما كانت التميمية أقوى قياساً مـــن حيث كانت عندهم كـــ (هل) في دخولها على الكلام مباشرة كل واحد من صدري الجملتين الفعل والمبتدأ كما أن " هل " كذلك .

إلا أنـــك إذا استعملت أنت شيئاً من ذلك فالوجه أن تحمله على مـــا كثر استعماله وهو اللغة الحجازية ألا ترى أن القرآن نزل بها ...

---

(١) نشأة النحو للشيخ الطنطاوي ص ١١٣ .

وأعلم إنك إذا أداك القياس إلى شيء ما ثم سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره فدع ما كنت عليه إلى ما هم عليه "[1]" .

ويقـول السيوطي : " إذا تعارض قوة القياس وكثرة الاستعمال قدم ما كثر استعماله . ولذلك قدمت اللغة الحجازية على التميمية ، لأن الأولى أكـثر استعمالاً ولذلك نزل بها القرآن وإن كانت التميمية أقوى قياساً .

ويقول صاحب البسيط : كثرة الاستعمال يجوز معه ما لا يجوز مع غيره .

وإنمـا تـبوأت كثرة الاستعمال هذه المنزلة لأن علم النحو هو علم العربية والنحويون يؤصلون قول العرب تأصيلاً لأنهم يعلمون أنهم بنسـبتهم إلى النحو منتصبون مما تقول العرب ووضع الأحكام له لأن عـلمهم لسـاني لا يعـتمد على غير اللفظ بالخط والرمز ، ولا يتعلق بـالمهل لأن العـرب لا يعدونـه من لغتهم ، ولأنك إنما تنطق بلغتهم وتحتذي في جميع ذلك أمثلتهم "[2]" .

فـإن قـال قـائل إن الاستعمال يكون بعد الوضع فكيف عرف العـربي أن هذا اللفظ أو هذا الأسلوب سيكثر استعماله وتكلم به على هذه الصورة في بداية النطق أن أو هناك فترة تكلم فيها العربي بألفاظ وأساليب على صورة ثم لوحظ كثرة الاستعمال فغيروا فيها وأتت إلينا على هذه الصورة وعلل لها بأنها عمل فيها كذا لكثرة الاستعمال ؟

---

(١) الخصائص ١ / ١٢٤ ، ١٢٥ .
(٢) الخصائص ١ / ١١٧ .

وللإجابـــة على هذا السؤال يقول ابن الدهان في الغرة : ذهب الأخفش إلى أن ما غير لكثرة استعماله إنما تصورته العرب قبل وضعه وعلمت أنه لابد من استعماله فابتدأو بتغييره ، علماً بأنه لابد من كثرة الاستعمال الداعية إلى تغيير كما قال :

رأي لأمر يفضي إلى آخر فصير آخره أولاً "[1]"

يقـــول الفرخان : إذا استقريت أصول هذه الصناعة علمت أنها في غاية الوثاقة ، وإذ تأملت عللها عرفت أنها غير مدخلة ولا متسمح فيها .

وأمـــا مـــا ذهب إليه غفلة العوام من أن علل النحويين واهية متحملة ، واستدلالهم على ذلك بأنها أبداً تكون تابعة للوجود لا الوجود تابع لها فبمعزل عن الحق .

ذلـــك لأن هذه الأوضاع والصيغ وإن كنا نحن نستعملها فليس ذلـــك عـــلى سبيل الابتداء والابتداع بل على وجه الاقتداء والاتباع ، ولابد فيها من التوقيف إما مفرداً ، وإما مع الاصطلاح على ما تحقق في غير هذا من العلوم .

فـــنحن إذا صـــادفنا الصـــيغ المستعملة ، والأوضاع بحال من الأحـــوال وعلمنا أن كلها أو بعضها من واضع حكيم تعالى وجل تطلبنا بها وجهة الحكمة المخصصة لتلك الحال من بين أخواتها ، فإذا حصلنا عليه فذلك غاية المطلوب "[2]"

---

(١) الأشباه والنظائر للسيوطي ١ / ٣٣٥ .
(٢) المستوفي ٨/١ .

وقـــال ابـــن جني : " فجميع علل النحو إذ مواطئة للطباع " "[1]"
وذلـــك أنهم يحيلون على الحس ويحتجون فيه بثقل الحال أو خفتها ، وخاصة إذا ثر استعمال الكلمة أو الجملة .
وبهذا يتبين لنا أن كثرة الاستعمال يجوز معه مالا يجوز مع غيره "[2]".

وإن كـــثرة الاســـتعمال اعـــتمدت في كثير من أبواب العربية وسأوضح ذلك بالتفصيل .

(١) الخصائص ١/٥١ .
(٢) الأشباه والنظائر ١/٣٣١ .

معنى كثـــرة الاستعمـــال
في اللغـــة والاصطـــلاح

معـــناها فـــي اللغة : الكَثْرة والكِثْرة والكُثْر نقيض القلة ، وفي الـــتهذيب ولا تقـــل الكثرة بالكسر فإنها لغة رديئة . وقال الليث الكثرة نماء العدد يقال كثر الشيء يكثر كثرة فهو كثير "[1]"

وفي الاصطلاح : هي علة من العلل التي استند عليها النحاة في تفسير أدلـــتهم تعتمد على الألفاظ والأساليب أو التراكيب التي فشا استعمالها عند العرب وإن كانت مخالفة لاما ارتضوه من قياس .

قـــوة أدلتهـــا

وهـــي ليســـت على واهية بل لها من القوة أن جعلت المثال – وهي منثورة – يستجاز فيها ما يستجاز في الشعر وهو منظوم .

قـــال المـــبرد : الأمـــثال يســـتجاز فيهـــا ما يستجاز في الشعر لكثرة الاستعمال لها "[2]" .

وقـــال أبـــو العلاء : المثل يجوز فيه ما يجوز في ضرورة الشعر لأن استعماله يكثر "[3]" .

وقـــال ابـــن جني : الأمثال عندنا وإن كانت منثورة ، فإنها تجري في تحمـــل الضـــرورة لهـــا مجرى المنظوم في ذلك . قال أبو على : لأن الغـــرض في الأمثال إنما هو التيسير كما أن الشعر كذلك فجرى المثل مجرى الشعر في تجوز الضرورة فيه "[4]" .

---

(١) ينظر اللسان ٣٨٢٧/٥ مادة ك . ث . ر والتهذيب .
(٢) المقتضب ٩٢/٢ .
(٣) عيث الوليد ص ١٩١ .
(٤) المحتسب ٧٠/٢ .

وقــد عرف ابن السراج الضرورة بقوله : ضرورة الشاعر أن يضطر الــوزن إلى حــذف أو زيادة أو تقديم أو تأخير في غير موضعه ، أو إبــدال حرف أو تغيير إعراب عن وجهه على التأويل . أو تأنيث مذكر على التأويل "[1]" .

علماً بأن علماء العربية قالوا : يجوز في الشعر ما لا يجوز في غيــره ، فإنهم ساووا بين الشعر والأمثال من جهة الضرورة فأجازوا في الأمثال ما اجازوا في الشعر والذي يجوز ذلك كثرة الاستعمال .

وبهــذا يتبين لنا أن كثرة الاستعمال سوغت للمثل أن يستجاز فيــه مــا يســتجاز في ضرورة الشعر من حذف أو زيادة أو تقديم أو تأخيــر في غير موضعه أو إبدال حرف ، أو تغيير إعراب على وجهه بالتأويل ، أو تأنيث مذكر على التأويل أو غير ذلك .

وسأوضح ذلك بالتفصيل في المباحث الآتية :

---

(١) الأصول ٢/٦٩٣ .

التسلسل التاريخي
لمصطلح كثرة الاستعمال

هنا سأحاول معرفة التسلسل التاريخي لمصطلح كثرة الاستعمال لأقف على ميلاد هذه العلة ولأتبين موقف البصريين والكوفيين منها . وسأبدأ بأول ما وصلنا مدونا من النحو وهو كتاب سيبويه .

عقد سيبويه في الكتاب بابا سماه : " هذا باب ما يحذف منه الفعل لكثرته في كلامهم حتى صار بمنزلة المثل " "[1]".

أورد فيه مجموعة كثيرة من الأفعال حذفت وجوباً لكثرة الاستعمال ، وقد ذكر فيه أقوالا للخيل تؤيد قوله .

كما عقد بابا آخر سماه " هذا باب ما ينصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره في غير الأمر والنهي " أي في الأخبار . ذكر فيه كثيراً من الأفعال التي يجوز فيها حذفها وذلك لكثرة استعمالهم لها "[2]" .

ونسب السيوطي إلى الكسائي والفراء أنهما ذهبا إلى أن " كم " بوجهيها الاستفهامية والخبرية مركبة من كاف التشبيه وما الاستفهامية وحذفت ألفها كما تحذف مع سائر حروف الجر نحو بم ولم وعم وكثر استعمالها فأسكنت "[3]" .

وقال الفراء : اجتماع القراء وكتاب المصاحف على حذف الألف من بسم الله الرحمن الرحيم "[4]" في فواتح الكتب واتباعها الألف

---

(١) ينظر الكتاب ٢٨٠/١ ، ٢٩٠ .
(٢) ينظر الكتاب ٢٩١/١ .
(٣) الهمع ٧٥/٢ .
(٤) آية رقم ١ الفاتحة .

في قوله فسبح باسم ربك العظيم "[1]" لأنها لا تلتزم هذا الاسم ولا تكثر معه ككثرتها مع الله تبارك وتعالى .

ألا تـــرى أنـــك تقول باسم الله عند ابتداء كل فعل تأخذ فيه من مأكل أو مشرب أو ذبيحة "[2]" .

وقال الأخفش : بسم الله أصل الكلام " بالله " وحذفت الألف من بسم من الخط تخفيفاً لكثرة الاستعمال واستغناء عنها بباء الإلصاق في اللفظ والخط فلو كتبت باسم الرحمن أو باسم القادر أو باسم لم تحذف الألف "[3]" .

وقال المبرد : الأمثال يستجاز فيها ما يستجاز في الشعر لكثرة الإستعمال لها "[4]" .

وقـــال فـــي موضع آخر : وأما قولهم يابن أم ويابن عم فإنهم جعـــلوها اســـماً واحـــداً بمـــنزلة خمسة عشر وإنما فعلوا ذلك لكثرة الإستعمال ، ألا ترى أن الرجل منهم يقول لمن لا يعرف ولمن لا رحم بيـــنه وبيـــنه يابن عم ويابن أم ، حتى صار كلاماً شائعاً مخرجاً عمن حوله فلما كان كذلك خفف فجعل اسماً واحداً "[5]" .

وقال الزجاج : وسقطت الألف في الكتاب من بسم الله الرحمن الرحيم ولم تسقط في " اقرأ باسم ربك الذي خلق "[6]" لأنه اجتمع

---

(١) الواقعة آية ٩٦ .
(٢) معاني القرآن للفراء ١/١ .
(٣) معاني القراء للأخفش ١٤٧ .
(٤) المقتضب ٩٢/٢ .
(٥) المقتضب ٢٥٢/٤ ، ٣٥٨ .
(٦) العلق آية (١) .

فيها مع أنها لا تسقط في اللفظ كثرة الاستعمال "[1]" .

وقال ابن خالويه : فإن قيل لم أسقطت الألف من بسم والأصل باسم ؟ فقل لأنها كثرت على ألسنة الناس عند الأكل والشرب والقيام والقعود فحذفت الألف اختصاراً من الخط "[2]" .

وقال النحاس : الألف في اسم ألف وصل لأنك تقول سمي فلهذا حذفت في اللفظ وفي حذفها من الخط أربعة أقوال : قال الفراء لكثرة الاستعمال "[3]" .

وفي عصرنا الحاضر يذهب الدكتور / مهدي المخزومي إلى أن " لم " مركبة من" لا " النافية و " ما " الزائدة ثم حذفت الألف من " لا " وألزمت اللام بالميم فصار " لما : ثم حذفت ألف " ما " لتطرفها فصارت " لم " وترددت في الاستعمال كثراً فصارت كأنها كلمة واحدة وكأنها أداة مفردة لا تركيب فيها "[4]" .

وهذا مذهب قال به ولم يقل به أحد من قدامى النحويين . يقول د/ محمد عبد الحميد سعد : ولم أجد من قدامى النحويين من ذكر أن " لم " مركبة "[5]" .

وبهذا يتبين لنا أن مصطلح كثرة الاستعمال نشأ مع نشأة النحو وإنه مصطلح استعمله البصريون والكوفيون على حد سواء ، ولم

---

(١) إعراب القرآن للزجاج ٤١/١ .
(٢) إعراب ثلاثين سورة ص ١٠٢٩ .
(٣) إعراب القرآن للنحاس ١٦٧/١ .
(٤) في النحو العربي ص ٢٥٧ .
(٥) قضايا التراكيب ص ٢٧١ .

يختلف فيه أحد وإنه علة من العلل القوية التي استند عليها النحاة في تفسير مشيتهم ولم يستطع أحد أن ينقصها أو يضعفها .

فـائـــدة كثـــرة الاستعمـــال

أولاً : قـــوة الحجة : فكثرة الاستعمال يستدل على قوة الحجة ، وهذا يتبين في قول النحاة : إذا تعارض قوة القياس وكثرة الاستعمال قدم ما كثر استعماله ولذا قدمت اللغة الحجازية على التميمية لأن الأولى أكثر استعمالاً ، ولذا نزل القرآن بها ، وإن كانت التميمية أقوى قياساً"[1]"

والقول ابن يعيش : ذهب ابن السكيت إلى أن الأصل في " هيا " ، " أيـــا " والهاء بدل الهمزة على حد قولهم في إيال وهياك "[2]" .... و لا يبعد ما قاله لأن " أيا " أكثر استعمالاً من " هيا " فجاز أن يعتقد أنها أصل "[3]" .

ثانياً : التخفيف : يقول ابن يعيش : أعلم أن اللفظ إذا كثر في ألسنتهم واســـتعمالهم آثـــروا تخفيفـــه ، وعـــلى حسب تفاوت الكثرة يتفاوت التخفيف "[4]" .

ومـن صـور التخفيف :

(١) الـــتخفيف بالحذف : يقول ابن يعيش : وقد حذفوا الهمزة في كـــل وخـــذ ومـــر حذفاً غير قياسي ، والقياس أوكل وأوخذ ، وأومـــر ، فحـــذوا الهمزة التي هي فاء الكلمة تخفيفاً فجماع لاجـــتماع الهمزتين "[5]" . فيما يكثر استعماله ولزم هذا الحذف لكثرة هذه الكلمة .

---

(١) ينظر الخصائص ١٢٤/١ ، ١٢٥ ، الاشباه والنظائر ٣٣٥/١ .
(٢) ينظر الإبدال لابن السكيت ص ٨٨ .
(٣) شرح المفصل ١١٥/٩ .
(٤) شرح المفصل ٣٦/١٠ .
(٥) شرح المفصل ١١٥/٩ .

(٢) الـتخفيف باختيار الحركة والأخف كاختيار الفتحة دون غيرها لأن الفـتح أخـف الحركات "[١]" . وفي ذلك يقول ابن يعيش : سبب نصب المفعول ورفع الفاعل كثرة استعمال المفعول "[٢]" .

ويقـول في مضع آخر : كيف سؤال عن حال، مبينة لوقوعها موقع ألف الاستفهام ، وتضمنها معناه ، وبنيت على السكون ، فالـتقى ساكنان فحركت الفاء بالفتح استثقالا للكسرة بعد الياء والعرب يجيزون الخفة فيما كثر استعماله "[٣]" .

ويقول ابن النحاس في التعليقه : إذا التقى ساكنان والثاني لام التعريف اختير فتح الأول نحو من الناس طلباً للخفة فيما يكثر استعماله "[٤]" .

وقـال ابـن الصلاح في المغنى:شرط الترخيم أن يكون المرخم مـنادي وذلك لأنه حذف،والنداء يكثر استعماله ولذلك أوقعوه عـلى الحـي والميـت والجماد فناسب كثرة استعماله تخفيف لفظه"[٥]"

(٣) الـتخفيف بالتركيب : وذلك بأن تتلازم كلمتان أو أكثر ويكثر استعمال هذان المتلازمان فيكون داعيا إلى التركيب "[٦]" .

---

(١) شرح المفصل ٤/٧٠ .
(٢) المرجع السابق ١/٧٥ وينظر الخصائص ¼ .
(٣) شرح المفصل ٤/١٠٩ .
(٤) الأشباه والنظائر للسيوطي ١/٣٣٤ .
(٥) المرجع السابق ١/٣٣٤ .
(٦) قضايا التركيب في لغة العرب ص ٢٨ .

وذلك نجده في قول الفراء : وترى أن قول العرب " كم مالك " أنهـا " ما " وصلت من وألها بكف ثم إن الكلام كثر بـ " كم " حتى حذفت الألف من آخرها فسكنت ميمها "[1]" .

وفـي قولـه : وقولهـم " لا جرم أنهم " كلمة كانت في الأصل بمـنزلة لابـد أنك قائم ولا محالة أنك ذاهب وجرت على ذلك وكثر استعمالهم إياها حتى صارت بمنزلة حقاً "[2]" .

ويقـول الرضـي عـند قولـه عن " بادي بدا " ... لكنه كثر استعماله حتى استفيد من مجموع الكلمتين ما يستفاد من كلمة واحدة إذ معنى " بادي بدا " مبتدياً "[3]" .

(٤) الـتخفيف بـالإبدال : يقول ابن يعيش : ولما كان القسم يكثر استعماله ويتكرر دوره بالغوا في تخفيفه من غير جهة واحدة ... ومن ضروب التصرف في القسم إبدال التاء من الواو "[4]".

ثالثاً : معرفة الحرف المبدل : يستدل بكثرة الاستعمال على معرفة الحرف المبدل .

يقول ابن يعيش : وأما لعل فقد قالوا فيها لعل ولعن فالنون بدل من اللام وذلك لكثرة لعل "[5]" .

خامساً : اتساع العمل وعموم التصرف وذلك مثل :

(١) عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة .

---

(١) معاني الفراء ٤٦٦/١ .
(٢) المرجع السابق ٨/٢ .
(٣) شرح الكافية ٨٩/٢ .
(٤) شرح المفصل ٩٤/٩ ، ٩٥ .
(٥) المرجع السابق ٣٦/١٠ .

يقــول ابن يعيش أجاز ابن جني عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة في المفعول به لكثرة الاستعمال "[1]" .

(٢) وعموم تصرف (ما) دون (لا) .

ويقول : كثر استعمال " ما " فكانت لذلك أعم تصرفاً فعملت في المعرفة والنكرة و " لا " ليس لها عمل إلا في النكرة "[2]"

(٣) وجواز التقديم والفعل في الظروف .

قــال ابــن يعيــش : قد توسعوا في الظروف بالتقديم والفصل وخصوها بذلك لكثرتها في الاستعمال "[3]" .

(٤) استعارة جمع بدل آخر .

يقــول ابن يعيش :وقد يستعار جمع القلة لموضع جمع الكثرة فــي تمييــز الجمــع وأمــا قوله تعالى { والمطلقات يتربصن بأنفســهن ثلاثة قروء } "[4]" مما استعير فيه جمع الكثرة لجمع القــلة ، وذلــك لاشــتراكهما فــي الجمعية ولعل القروء أكثر استعمالا في جمع القرء من الأقراء "[5]" .

هــذه هي أهم الفوائد التي تنجم عن كثرة الاستعمال ، وسأذكر بعدها أهم التغيرات التي تحدث بسبب كثرة الاستعمال .

---

(١) شرح المفصل ٧٦/١ ، وينظر الخصائص ٢٩٤/١ . ٢٩٥ .
(٢) شرح المفصل ١٠٩/١ .
(٣) شرح المفصل ١٠٢/٤ ، الأشباه والنظائر ٣٠١/١ .
(٤) البقرة ٢٢٨ .
(٥) ينظر شرح المفصل ١١/٥ .

وعـــلة جعـــل التنوين علامة للاسم ولم يجعل علامة للفعل ولا لـــلحرف خفة الاسم من كثرة الاستعمال فكثرة الاستعمال أدت إلى خفة الاسم ومن ثم لحقه التنوين ولم يلحق غيره من أقسام الكلمة .

يقول سيبويه : : واعلم أن بعض الكلام أثقل من بعض فالأفعال أثقـــل من الأسماء ولأن الأسماء هي الأولى وهي أشد تمكناً ، ومن ثم لـــم يلحقها تنوين ولحقها الجزم والسكون ... فالتنوين علامة للأمكن عندهم والأخف عليهم وتركه علامة لما يتسنفلون "[1]" .

ويقـــول ابن يعيش : إن الاسم أكثر من الفعل من حيث أن كل فعل لابد له من فاعل اسم يكون معه ، وقد يستغني الاسم عن الفعل ، وإذا ثـــبت أنـــه أكثر في الكلام كان أكثر استعمالاً ، وإذا كثر استعماله خـــف فـــي الألسنة لكثرة تداوله ألا ترى أن الأعجمي إذا تعاطى كلام العرب ثقل على لسانه لقلة استعماله له وكذلك العربي إذا تعاطى كلام العجم كان ثقيلاً عليه لقلة استعماله له "[2]" .

ومن هذا يتبين لنا أن التنوين : إنما يلحق الأسماء لخفتها من كثرة الاستعمال .

---

(١) الكتاب ٢٠/١ ، ٢٢ .
(٢) شرح المفصل ٥٧/١ .

تغييرات تستدعيها كثرة الاستعمال

بعد أن أوردت الفوائد التي تنجم عن كثرة الاستعمال بدا لي أن هناك تغييرات تحدث بسبب كثرة استعمال في الكلمات والأساليب النحوية كالحذف ، والزيادة ، اختيار الحركة الأخف ، والإعلال ، والإبدال ، والإضمار ، والتقديم ، والتأخير ، والفصل ورفض الأصل ، و التسكين ، وعود الضمير على متأخر في اللفظ والرتابة ، وقلب الوضع ، وتغيير المعايير .

ورأيت أنه لا داعي لذكر هذه المسائل بالتفصيل في هذا الموضع لأني ذكرت بعضاً منها أثناء تحدثي عن فائدة كثرة الاستعمال، وسأذكرها مرة ثانية بالتفصيل أثناء دراستي للمسائل دراسة تفصيلية. وإليكم هذه المسائل :

علامات الاسم

(أ) علة جعل التنوين علامة الاسم

تنقسم الكلمة إلى اسم وفعل وحرف ولكل علامات تميزه عن الآخر،ومن بين العلامات التي تميز الاسم عن الفعل والحرف التنوين .

وهو نون ساكنة تلحق آخر الاسم لفظاً لا خطاً "[1]" لغير توكيد وقولنا لا خطا لكي يخرج التنوين الذي يلحق القوافي فإنه أطلق عليه التنوين تجوزاً .

---

(١) ينظر شرح الأشموني ١/٣٠ .

فعـــل الأمـــر
وأصلـــه وشيـــوع إطلاقـــه
أولاً : أصلـــــه

فعـــل الأمـــر : هو صيغة يطب بها الفعل من الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة "[1]" ، فالأصل في الأمر المخاطب في نحو أفعل لتفعل ثم حذفت منه لام الأمر مع حرف المضارعة .

أما إذا قصدت إلى أمر من ليس بفاعل ولا مخاطب أو إلى فاعل وليـــس بمخـــاطب أو مخاطب وليس بفاعل زدت لام الأمر داخلة على المضارع وهو على صيغته كقولك في الأول ليضرب زيد ولأضرب أنا ، وفـــي الـــثاني ليضرب زيد ولأضرب أنا وفي الثالث لتضرب أنت "[2]" فـــإن قيـــل لم حذفت لام الأمر وحرف المضارعة في أمر الفاعل ولم تحذف مع غيره ؟

يقول ابن يعيش : فإن قيل لم حذفت حرف المضارعة من أمر الحاضر ؟ قيل لكثرته في كلامهم فآثروا تخفيفه لأن الغرض من حرف المضـــارعة الدلالة على الحطاب وحضور المأمور حاضر الحال يدلان على أن المأمور هو المخاطب "[3]" .

ويقـــول الأنـــباري : أنـــه لما كثر استعمال الأمر للمواجه في كلامهـــم وجرى على ألسنتهم أكثر من الغائب استثقلوا مجئ اللام فيه مع كثرة الاستعمال فحذفوها مع حرف المضارعة طلباً للتخفيف "[4]" .

---

(١) شرح الكافية للرضي ٢٦٧/٢ .
(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٤٧/٢ ، ٤٨ .
(٣) شرح المفصل ٥٨/٧ ، ٥٩ .
(٤) الإنصاف ٥٢٨/٢ .

ويقــول الســيوطي : لما كان أمر المخاطب أكثر على ألسنتهم اســتثقلوا مجــيء الــلام فيه فحذفوها فيه مع حرف المضارعة طلباً للتخفيف مع كثرة الاستعمال "[1]" .

وقــد أتفق البصريون والكوفيون على أن علة حذف لام الأمر وحــرف المضــارعة هي كثرة الاستعمال ولكن كان اختلافهم في كون فعل الأمر معرباً أو مبنياً .

قــال البصريون هو مبنى على السكون إلا أنه جعل آخره كأخر المجــزوم فــي حذف الحركة وحرف العلة والنون لأن قياسه في باب المجــزوم أن يكــون مجزوماً باللام كأمر الغائب لكن حذفت اللام مع حــرف المضــارعة لكثرة الاستعمال فزالت علة الإعراب أي الموازنة فــرجع إلى أصــله من البناء وبقي آخره محذوفاً كما كان في الأصل محذوفاً للجزم "[2]" .

أما الكوفيون فقالوا هو معرب وإنما قلنا إنه معرب مجزوم لأن الأصل للمواجه في نحو افعل لتفعل كقولهم في الأمر للغائب ليفعل ... إلا أنه لما كثر استعمال الأمر للمواجه في كلامهم وجرى على ألسنتهم أكــثر مــن الغــائب اســتثقلوا مجيء اللام فيه ، مع كثرة الاستعمال فحذفوهــا مع حرف المضارعة طلباً للخفة ، وذلك لا يكون مزيلاً لها عن عملها الأصلي ولا يبطلها عملها "[3]" .

---

(١) الهمع ٩/١ .
(٢) شرح الكافية للرضي ٢٦٨/٢ .
(٣) الإنصاف ٥٢٤/٢ .

ومـــن هنا يتبين لنا أن فعل الأمر كان في الأصل فعلاً مضارعاً ثم دخلت عليه لام الأمر للدلالة على الأمر ثم حذفت لام الأمر مع حرف المضارعة لكثرة الاستعمال طلباً للخفة .

وهـــذا يؤكـــد قول الكوفيين أن أصل الفعل الماضي والمضارع فقط وأن الأمر مقتطع من المضارع إذ أصل افعل لتفعل كأمر الغائب .

ثانيـــاً : شيـــوع إطلاقـــه

سألني بعض الدارسين إذا كان النحاة يقولون إن الإعراب فرع المعـــنى فكيف يطلقون على قوله تعالى في تصويره لحال إبليس عليه اللعـــنة { قال أنظرني إلى يوم يبعثون } "[1]" بأن الفعل (أنظرني) فعل أمر ؟

قـــلت له : فـــي الـــرد عـــلى سؤالك يقول الرضي : إن النحاة يســـمون بالأمـــر كل ما يصح أن يطلب به الفعل من الفاعل المخاطب بحـــذف حـــرف المضارعة سواء طلب به الفعل على سبيل الاستعلاء وهـــو المســـمى أمـــراً عـــند الأصوليين نحو قولك أضرب على وجه الاســـتعلاء أو طـــلب به الفعل على وجه الخضوع من الله تعالى وهو الدعـــاء نحـــو اللهم ارحم أو من غيره وهو الشفاعة أو لم يطلب به الفعـــل بـــل كان إما على الإباحة نحو { كلوا واشربوا } "[2]" أو للتهديد نحو { اعملوا ما شئتم } "[3]" أو غير ذلك من محامل هذه الصيغة .

---

(١) الأعراف آية ١٤ .
(٢) المرسلات ٤٣ .
(٣) فصلت ٤٠ .

وإنما سمي النحاة جميع ذلك أمراً لأن استعمال هذه الصيغة في طلب الفعل على وجه الاستعلاء وهو الأمر حقيقة أغلب وأكثر ، وذلك كما سموا نحو المائت والضائق اسم الفاعل لأن استعمال هذه الصيغة فيما هو فاعل حقيقة كالضارب والقاتل أكثر وكذا الكلام في النهي فإن قولك لا تؤاخذني في نحو اللهم لا تؤاخذني بما فعلت نهى في اصطلاح النحاة وإن كان دعاء في الحقيقة "[1]" .

وبهـــذا يتبين لي أن كثرة الاستعمال هي السبب في جعل النحاة يطلقون فعل الأمر على كل ما يصح أن يطلب به الفعل من الفاعل ، أو لم يطلب به الفعل كالإباحة وغيرها مما وضح سابقاً .

(١) شرح الرضي ٢٦٧/٢ .

أسمـــاء الإشـــارة

حذف ألف هاء التنبيه من أسماء الإشارة في الخط والنطق

أولاً : حذف هاء التنبيه في الخط

من أسماء الإشارة ذا وذي وذان وتان وأولاء ، وقد تدخل على أوائـــل هذه الأسماء " ها " التي تدل على التنبيه إذا أراد المتكلم تعظيم الأمـــر والمبالغة في إيضاح المقصود ، وهي كلمة على حرفين كلا و " ما " تسقط ألفها في الخط لكثرة الاستعمال "[1]" .

وقد تسقط ألفها في النطق يقول ابن يعيش : هاؤلاء فيه ثلاث لغـــات أشـــهرها بالمد وهؤلاء بالقصر وهؤلاء بحذف ألف " ها " التي للتنـــبيه في النطق كأنه لكثرة استعماله صار كالكلمة الواحدة فخففوه بحذف ألفه قال الشاعر :

تجلد لا يقل هؤلاء هذا بكى لما بكى أسفاً وغيظاً "[2]"

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ١٣٦/٣ .
(٢) المرجع السابق .

الاسم الموصول
حذف النون من الاسم الموصول

يـــرى كثير من البصريين أن حذف جزء من اسم الموصول لا يجوز بدعوى أن الحذف في المبنيات لا يجوز "[1]" .

ولكـــن حذفت النون من اللذان واللتان والذين لكثرة وقوعه في كلامهـــم ولاستطالته ومن أجل ذلك تجرؤا على تخفيفه من غير وجه واحد فتارة حذفوا الياء منه واجترؤا بالكسرة وقالوا اللذ وتارة حذفوا اليـــاء والكسرة معاً لأنه أبلغ في التخفيف وقالوا اللذ وتارة حذفوا ذي نفســـها واقتصروا على الألف والام التي في أيها وأقاموها مقام الذي ونووا ذلك فيها "[2]" .

وذلـــك يبين لنا أن من أسباب حذف النون من الاسم الموصول كثرة الاستعمال .

---

(١) حاشية يسى على التصريح ١٢٣/١ .

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ١٥٤/٣ ، وأمالي الشجري ٣٠٧/٢ ، التصريح ١٣٢/١ والدرار ١٤٥/١ ، والخزانة ٤٩٩/٢ . .

من علامات الفعل السين وسوف
هل كل منهما رأس نفسه ؟

مما يميز الفعل المضارع من غيره دخول السين وسوف عليه وقــد قالوا أن السين ليس رأساً بنفسها بل هي منقوصة من " سوف " حذفوا الواو منها لكثرة الاستعمال وهو رأي الكوفيين "[1]" .

أداة التعريف " أل "

ذهب الخليل إلى أن أداة التعريف هي " أل " برمتها وأن الهمزة همزة أصلية وأنها همزة قطع .

بدليــل أنهــا مفتوحة إذ لو كانت همزة وصل لكسرت ، إذ الأصل في همــزة الوصل الكثرة لا تفتح إلا لعارض وليس هناك عارض يقتضي ضمها أو فتحها ، وحذفت همزة القطع في الدرج لكثرة الاستعمال "[2]".

وذهب سيبويه إلى أن حرف التعريف هي اللام وحدها والهمزة للوصل فــتحت مــع أن أصــل همــزات الوصــل الكسر لكثرة الاستعمال لام التعريف "[3]"

---

(١) ينظر الإنصاف ٦٤٦/٢ ، شرح لمفصل ١٤٨/٨ .
(٢) ينظر الكتاب ٣٢٤/٣ ، شر الكافية ١٣١/٢ ، شرح المفصل ٢٤/١ ، شرح الأشموني ١٧٦ ، ١٧٧ .
(٣) ينظر الكتاب ٤ / ١٤٧ ، شرح الكافية ٢/ ١٣٠ ، شرح الأشموني ١٧٦ ، ١٧٧ .

حذف نون الوقاية

نــون الوقايــة : نون زائدة مكسورة تلحق أخر الأفعال لزوماً لتقيها من الكسر وتلحق آخر الحروف للحفاظ على حركتها ، فتقول : أكرمني ويكرمني ، وتقول منى عني وإنني وليتني "[1]" .

وتختــلف درجة إلحاق نون الوقاية بالحروف ، فليت لا تحذف منها نون الوقاية إلا ندوراً ، والكثير في لسان العرب ثبوتها .

وأما " لعل " بعكس " ليت " والفصيح تجردها من النون كقوله تعالى حكاية عن فرعون : { لعلى أبلغ الأسباب } "[2]" .

وأمــا باقي أخوات " ليت " و " لعل " وهي : " إن " و " إن " و " كأن " فأنت بالخيار .

ولكن إذا كانت نون الوقاية تلحق الحروف للحفاظ على حركتها فلماذا يجوز حذفها في " إن " وأخواتها ؟ .

يقــول ابــن يعيش : ومما يؤيد عندك زيادتها أنك قد تحذفها في نحو " إنــي " و " أنــي " قال تعالى : { إنني معكما أسمع وأرى } "[3]" فأتى بنون الوقاية على الأصل وقال { إني أنا الله } "[4]" فحذف نون الوقاية ، والدليــل عــلى أن المحذوف منها نون الوقاية أنها حذفت في أختها " لعــلى " و " ليــتى " قال الله تعالى : { لعلى أطلع إلى إله موسى } "[5]" وقال الشاعر :

---

(١) ينظر شرح الكافية ٢١/٢ ، ٢٢ ، والجني الداني ١٥٠ ، ١٥١ .
(٢) بعض آية ٣٦ غافر .
(٣) طه بعض آية ٤٦ .
(٤) القصص بعض آية ٣٠ .
(٥) القصص بعض آية ٣٨ .

كمنية جابر إذ قال ليتنى أصالحه وأفقد بعض مالي "[1]"

فـالمحذوف هـنا نون الوقاية غير ذي شك ، فثبت أن المحذوف في "أني" و " إني : نون الوقاية . [2]

وقـد اختلفوا فى علة حذف النون وقد ذهب سيبويه وابن يعيش الى أن النون حذفت لكثرة الاستعمال .[3]

يقـول سـيبويه : فـإن قلت ما بال العرب قد قالت إنى وكأنى ولعلى ولكـنى ؟ فإنه زعم اجتمع فيها انها كثيرة فى كلامهم وأنهم يستثقلون التضـعيف فلما كثر استعمالهم إياها مع تضعيف الحروف حذفوا التى تلى الياء .[4]

وبهـذا يتبين أن الأصل إلحاق نون الوقاية بالحروف والعلة فى جواز حذفها كثرة الاستعمال .

---

(١) ينظر شرح الألفية لابن الناظر ص ٢٦٨ ، شرح المفضل لابن يعيش ٣/٩٠ .
(٢) ينظر شرح الألفية لأبن الناظر ص ٢٦٨ ، شرح المفضل لأبن يعيش ٣/٩٠
(٣) شرح المفصل ٣/٩٠،٨٩
(٤)

حذف خبر المبتدأ

من المواضع التي يجب فيها حذف الخبر وقوعه بعد لولا لكثرة الاستعمال يقول ابن يعيش : ويجب حذف الخبر وجوباً بعد " لولا " لكثرة الاستعمال حتى رفض ظهوره ، ولم يجز استعماله "[1]" .

كذلك يجب حذف الخبر إذا كان المبتدأ نصاً في يمين أي يغلب استعماله فيه حتى لا يستعمل في غيره إلا مع قرينة " وقد شبه حذف الخبر هنا بحذف حرف الجر في لاه أبوك يريد أن الحذف في كل واحد منهما لضرب من التخفيف لكثرة استعماله "[2]" .

حذف كان

قال الشارح : اعلم أن كان قد تحذف كثيراً وهي مرادة وذلك لكثرتها في الكلام "[3]" .

حذف النون من كان في المضارع

إذا جزم الفعل المضارع من كان قبل لم يكن والأصل يكون فحذف الجازم الفتحة التي على النون فالتقى ساكنان الواو والنون فحذفت الواو لإلتقاء الساكنين فصار اللفظ لم يكن ، والقياس يقتضي ألا يحذف منه بعد ذلك شيء آخر لكنهم حذفوا النون بعد ذلك تخفيفاً لكثرة الاستعمال ، قال الله تعالى { ولم أك بغيا } "[4]" "[5]" .

---

(١) شرح المفصل ٩٥/١ .
(٢) المرجع السابق ١٠٤/٩ .
(٣) المرجع السابق ٩٧/٢ .
(٤) مريم بعض آية ٢١ .
(٥) شرح ابن عقيل ٢٩٩/١ .

شرط إعمال " لا " و " ما " عمل " ليس "

مـــن الأدوات التي تعمل عمل ليس عند البصريين " ما " و " لا " وهما بمنزلة واحدة في أن كلا منهما يدل على النفي ويعملان عمل ليس عند البصريين ولا تعمل " لا " عند الحجازيين ألا بشروط منها :

أن يكون الاسم والخبر نكرتين ، ولا يشترطون هذا الشرط في " ما " وذلك لكثرة الاستعمال .

يقـــول ابن يعيش : ولكن لما كانت " ما " أوغل في الشبه بـــ " ليس " من " لا " فلذلك قل استعمال " لا " بمعنى " ليس " وكثر استعمال " ما " فكانت لذلك أعم تصرفاً ، فعملت في المعرفة والنكرة نحوما زيد قائماً وما أحد مثلك ، و " لا " ليس لها عمل إلا في النكرة نحو لا رجل أفضل منك "[1]" .

---

(١) شرح المفصل ١٠٩/١ .

عـود الضمير على متأخـــر لفظـاً ورتبـه

يقول ابن مالك :

وشاع نحو : خاف ربه عمر وشذ نحو : زان نوره الشجر

يقـول ابـن عقيل : " وقوله وشذ إلى آخره أي شذ عود الضمير من الفاعل المتقدم على المفعول المتأخر فالهاء المتصلة بـ " نور " الذي هو الفاعل عائد على الشجر وهو المفعول .

وإنمـا شـذ ذلك لأن فيه عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة وهـذه المسـألة ممـنوعة عند جمهور النحويين ، وما ورد من ذلك تأولوه .

وأجازهـا أبـو عـبد الله الطوال من الكوفيين ، وأبو الفتح ابن جني وتابعهما المصنف ، ومما ورد من ذلك .

لما رأى طالبوه مصعبا ذعروا وكاد لو ساعد المقدور ينتصر "[1]"

وقـال ابن يعيش : وقدم أقدم أبو الفتح ابن جني على جواز مثل ذلك وجعله قياسا وقال : وذلك لكثرة ما جاء من تقديم المفعول على الفاعل حتى صار تقديم المفعول كالأصل "[2]" .

---

(١) شرح ابن عقيل ١٠٦/٢ ، ١٠٧ .

(٢) شرح المفصل ٧٦/١ والخصائص ٢٩٤/١ ، ٢٩٥ .

تعـــدي الفعـــل ولزومـــه

مـــن المشهور والشائع لدى كثير من علماء العرب والدارسين لها أن الفعل من حيث التعدي واللزوم ينقسم إلى قسمين :

مـــتعد : وهـــو ما يفتقر وجوده إلى محل غير الفاعل "[1]" أو ما يتوقف فهمه على متعلق كضرب "[2]" .

والتعدي : التجاوز أي تجاوز حده ، أي إن الفعل تجاوز الفاعل إلى محـــل غيره وذلك المحل هو المفعول به "[3]" وسمي متعدياً لتعديه إلى مفعـــول بـــه وعمله به ، ودلالته عليه ، ولم يجيء في الأصل له وإنمـــا جـــاء للفاعل ثم قوي على المفعول فعمل به "[4]" بدون واسطة حرف جي أو غيره .

ولازم : وهـــو مـــالا يفتقر وجوده إلى محل غير الفاعل ومالا يـــتوقف فهمـــه عـــلى متعلق كجلس وذهب وسمى لازما للزومه على فاعلـــه ، وعدم تعديه إلى المفعول إلا بواسطة لأن الفعل إنما جاء في الأصـــل لشـــيئين وهما رفع الفاعل والدلالة عليه ، ثم قويت بعد ذلك أفعال فتعدت إلى مفعول ، ولزمت أفعال أخرى فاعلها ولم تتعد "[5]" .

ويميز النحويون بين هذين النوعين بعلامتين :

---

(١) الأصول في النحو ١٧١/١ .
(٢) شرح الكافية للرضي ٧/٢ .
(٣) شرح المفصل لابن يعيش ٧/٢ .
(٤) كشف المشكل ٣٨٥/١ .
(٥) ينظر شرح الكافية الشافعية ٦٢٩/٢ ، والأشموني ٨٧/٢ : ٨٩ .

الأولى : أن الفعل المتعدي يجوز ان يصاغ منه مفعول تام دون الحاجـــة إلى ظرف أو جار ومجرور نحو النجاح مفروح به فإن هذا لا يكون متعدياً بل لازما .

الثانية : أن الفعل المتعدي يجوز أن تصل به هاء تعود على غير المصدر مثل الطعام أكله الولد .

فـــإن الضـــمير فـــي أكله يعود على الطعام ، أما إذا اتصل به ضمير المصدر وحده فليس دليلاً على تعدي الفعل إذ يجوز كونه لازماً

وبعد هذا العرض للمتعدي واللازم أقول :

هذان القسمان هما المشهوران ولكن هناك أفعال وردت متعدية بنفسها مرة ، وبحرف الجر مرة أخرى مثل شكرته وشكرت له ، ودخلت الدار ودخـــلت إلى الـــدار وغيـــر ذلك كثيراً . فأدى ذلك إلى اختلاف كلمة العـــلماء فـــي الحكم على هذه الأفعال هل هي من قبيل الفعل المتعدي وحـــرف الجـــر زائد ، أو من قبيل الأفعال اللازمة وحذف منها حرف الجر لكثرة الاستعمال ؟

والذي يعنينا الرأي الثاني الذي يقول إنها قبيل الأفعال اللازمة وحذف منها حرف الجر لكثرة الاستعمال وإلى هذا ذهب ابن يعيش إذ يقول :

وأما دخلت البيت فقد اختلف العلماء فيه والصواب عندي أنه من قبيل الأفعال اللازمة ، وإنما يتعدى بحرف الجر وحذف منه حرف الجر توسعاً لكثرة الاستعمال "[1]" .

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٦٣/٧ .

" لدن غدوة " وخرجهما عن القياس

لـــدن ظـــرف مبـــني على السكون و كان ظرفاً لملازمته لمبدأ الغايـــات الـــزمانية والمكانية ، وعلة بنائه شبهه بالحروف في لزوم استعمال واحد وهو الظرفية "[1]" .

ولما كان ظرفاً وجب أن يخفض ما بعده كباقي الظروف ولكن " لدن " قـــد لا يضاف وذلك أنهم حكموا في غدوة الواقعة بعدها الجر بالإضافة والنصب على التمييز والرفع بإضمار كان التامة أي لدن كانت غدوة .

ولا ينصـــب غير غدوة مع لدن وذلك لكثرة استعمالها فغيروها عن الجر فلا تقل قياسا على لدن غدوة لدن بكرة بالنصب لأنه لم يكثر في كلامهم كثرة لدن غدوة .

واعـــلم أن غـــدوة قد وقعت بعد لدن مصروفة البتة فقالوا لدن غـــدوة ، وكذلـــك وقعت في كلامهم معرفة وغداة نكرة ، ألا ترى انك تقـــول بالغداة والعشى – بالألف واللام – ولا تقول بالغدوة والعشى إلا فـــي قـــراءة ابـــن عامـــر "[2]" والوجه في ذلك كثرة استعمالها ولكثرة الاستعمال أثر في التغيير "[3]" .

وبهـــذا يتـــبين لنا أن كثرة الاستعمال جعلت الظرف يخرج عن طبيعـــته وهـــي الإضـــافة لما بعده ، وينصب ما بعده وذلك نلمحه في " لدن " وكذلك يخرج الاسم من التعريف إلى التنكير ويحق دخول" أل " عـــليه وذلك نلمحه في غدوة في قراءة ابن عامر لأن " أل " لا تدخل على الاسم إلا بعد توقيع النكرة فيه .

---

(١) التصريح ٢/٤٥ .
(٢) النشر في القراءات العشر .
(٣) شرح المفصل لابن يعيش ٤/١٠٢ .

" أين " و " وكيف " وعلة بنائهما على الفتح

" أين " ظرف من ظروف الأمكنة ، وهو مبني لتضمنه همزة الاستفهام ، ووجب أن يبني على السكون لوقوعها موقع همزة الاستفهام إلا أنه التقى ساكنان فحركت النون لاجتماعهما وفتحت طلبا للخفة واستثقالا للكسرة بعد الياء فآثروا تخفيفها بكثرة دورها وسعة استعمالها "[1]" .

وكذلك " كيف " سؤال عن حال مبنية لوقوعها موقع الاستفهام وتضمنها معناه ، وبنيت على السكون في آخرها ساكنان فحركوا الفاء بالفتح استثقالا للكسرة بعد الياء ، والعرب يجيزون الخفة فيما كثر استعماله "[2]" .

" حاشا " بين الحرفية والفعلية

المشهور عند كثير من العلماء أن " حاشا " حرف خافض دال على الاستثناء "[3]" . ويقول ابن عقيل : المشهور أن " حاشا " لا تكون إلا حرف جر فنقول قام القوم حاشا زيد "[4]" وزعم الفراء أن " حاشا " فعل لا فاعل له والجر بعده بتقدير لام محذوفة ، وحذفت اللام لكثرت الاستعمال "[5]" .

---

(١) شرح المفصل ٤٠٩/٤ .
(٢) المرجع السابق .
(٣) ارتشاف الضرب ٣١٧/٢ .
(٤) شرح ابن عقيل ٢٣٨/٢ .
(٥) شرح الكافية ٢٤٤/١ ، ارتشاف الضرب ٣١٧/٢ ، الجني الداني ٥٦٧ ، الإنصاف ٢٧٨/١ ـ الهمع ٢٣٢/٢ .

لغـات " حـاشـا "

يقال في " حاشا " ، حشا "[1]" وقد قرئت بدون ألف "[2]" { حاشى لله }"[3]" عـلى أن أصـله " حاشا " وأن الألف حذفت تخفيفاً لكثرة الاستعمال و وذك كـالحذف الواقع في " لم يك " و " ولا أدر " وهذا بناء على أن " حاشا " فعل أما بناء على أنها حرف فالحذف منها كالحذف الواقع في "رب " "[4]" .

حذف صاحب الحال والعامل فيه

يقول ابن مالك :

والحال قد يحذف ما فيها عمل وبعض ما يحف ذكره حظل

فقـد يحـذف عامل لحال جوازا ووجوبا فمثال ما حذف جواز أن يقال كيف جئت ؟ فيقول راكباً ، تقديره جئت راكباً .

ويحذفـان – أي العـامل وصاحب الحال – وجوبا مع الحال لتي تفهم ازديـادا أو نقصا بتدرج نحو قولهم : أخذته بدرهم فصاعدا أي فذهب الثمن صاعدا وهذا معنى قول ابن مالك : وبعض ما يحذف ذكره حظل. وفي علة حذفهما يقول ابن يعيش : أخذته بدرهم فصاعدا ، نصب على الحال وقد حذف صاحب الحال والعامل فيه تخفيفاً لكثرة الاستعمال "[5]".

---

(١) الاستفتاء في أحكام الاستثناء للقرافي ص ١١٠ .
(٢) النشر في القراءات العشر .
(٣) يوسف بعض آية ٣١ ، ٥١ .
(٤) شرح المفصل ٨٥/٢ .
(٥) شرح المفصل ٦٨/٢ .

حذف فعل القسم مع حروف القسم

يقــول ابــن يعيــش : اعــلم أن الــلفظ إذا كثر في ألسنتهم واستعمالهم آثروا تخفيفه وعلى حسب تفاوت الكثرة يتفاوت التخفيف ، ولما كان القسم يكثر استعماله ويتكرر دوره ، بالغوا في تخفيفه من غير جهة واحدة ومن ضروب التصرف في القسم حذف فعل القسم مع الــواو والتاء فلا يقال أقسم والله ولا أقسم تالله بل يقال والله ، وتالله مباشرة دون ذكر الفعل "[1]" .

حذف همزة الوصل مع باء الجر

مــن حروف الجر الباء تحذف معها همزة الوصل في باسم الله ولا تحــذف فــي غير ذلك فإذا قلت مثلاً باسم الرحمن أو باسم العلى القديــر ثبتت همزة الوصل . والسبب الداعي إلى حذف همزة الوصل هــو كثرة الاستعمال ، يقول الفراء : اجتماع القراء وكتاب المصاحف عــلى حذف الألف من " بسم الله الرحمن الرحيم " "[2]" في فواتح الكتب واتــباعها الألف في قوله { فسبح باسم ربك العظيم }"[3]" لأنها لا تلتزم هــذا الاسم ولا تكثر معه ككثرتها مع الله تبارك وتعالى ، ألا ترى أنك تقــول باســم الله عند كل ابتداء فعل تأخذ فيه من مأكل أو مشرب أو ذبيحة "[4]" .

---

(١) ينظر شرح المفصل ٩٤/٩ ، وشرح ابن عقيل ١٢/٣ .
(٢) آية رقم واحد سورة الفاتحة .
(٣) آية رقم ٩٦ الواقعة .
(٤) معاني القرآن للفراء ١/١ .

ويقـــول الأخفـــش : " بسم الله " .. حذفت الألف من " بسم " من الخط تخفيفاً لكثرة الاستعمال واستغناء عنها بباء الإلصاق في اللفظ والخط ، فلو كتبت باسم الرحمن أو باسم القاهر لم تحذف الألف "[1]" .

خروج " على " عن معناها

تقـــع " عـــلى " حرفا للاستعلاء إما حسا وحقيقة كقوله تعالى { كـــل من عليها فان } "[2]" أ و حكما كقوله تعالى { تلك الرسل فضلنا بعضـــهم على بعض } "[3]" وقد يطلق المقصود غير الاستعلاء إما معية نحـــو { ويطعمـــون الطعام على حبه } "[4]" أو تعليل نحوقوله تعالى { ولتكـــبروا الله عـــلى ما هداكم } "[5]" إلى غير ذلك من المعاني ومعنى الاستعلاء ملحوظ في جميع ذلك .

وقد تأتي لكثرة الاستعمال غير ملحوظ منها شيء من ذلك قوله تعالى { كان على ربك حتما مقضياً } "[6]" وفي ذلك يقول الرضي : وإذ صار الشـــيء مشهوراً في الاستعمال في شيء لم يراع أصل معناه نحو ما أعظم الله أو منه توكلت على فلان "[7]" .

---

(١) معاني القرآن للأخفش ١٤٧/١ .
(٢) الرحمن آية ٢٦ .
(٣) البقرة بعض آية ٢٥٣ .
(٤) الإنسان بعض آية ٤٨ .
(٥) البقرة بعض آية ١٨٥ .
(٦) مريم بعض آية ٧١ .
(٧) شرح الكافية للرضي ٢٤٣/٢ .

حـــروف النـــداء

لا يخـــلو المـــنادي من أن يكون مندوباً أو غيره فإن كان غير مندوب فإما أن يكون بعيداً أو في حكم البعيد كالنائم والساهي ، أو قريباً .

فـــإن كـــان بعيـــدا أو فـــي حكمه فله من حروف النداء يا ، وآي وآ وهيا "[1]" .

وذهـــب ابـــن السكيت إلى أن الأصل في " هيا " " أيا " والهاء بدل من الهمزة على حد قولهم في " إياك هياك ولا يبعد ما قاله لأن " أيا " أكثر استعمالاً من " هيا " "[2]" فجاز أن يعتقد أنها أصل "[3]" .

بـــاب النـــداء
الصفـــة قـــد لا تتبـــع الموصـــوف

مـــن المعلوم في النحو أن الصفة تتبع الموصوف ولكن نجد ما يخـــالف ذلـــك لكثرة الاستعمال ففي باب النداء نجد أن لموصوف يتبع الصفة .

فمن المعلوم أن المنادي إذا كان اسما مفردا علما بني على ما يرفع به ، وإذا وصف الاسم المنادي المفرد العلم بابن أو ابنة كان حكمها حكم غيـــرها من الأسماء المضافة أي أنها تنصب ، وإذا وصفت بها علماً مضـــافا إلى عـــلم أو كـــنية أو لقب ولم يفصل بين المنادي وبين ابن نحويـــا زيـــد بن عمر ويا جعفر بن أبي خالد ويا زيد بن بطة . كانت الصفة منصوبة على كل حال وجاز في المنادي وجهان :

---

(١) شرح ابن عقيل ٢٥٥/١ .
(٢) الإبدال ص ٨٨ .
(٣) شرح المفصل لابن يعيش ١١٩/٨ .

الاتباع : وهو أن تقول يا زيد بن بطة فتتبع حركة الدال فتحة النون .

وحقها الضم لأنه مفرد معرفة ، وهو غريب أي الاتباع لأن حق الصفة أن تتبع الموصوف في الإعراب وهنا قد تتبع الموصوف الصفة والعلة في ذلك أنك جعلتهما لكثرة الاستعمال كالاسم الواحد "[1]" .

نداء ما فيه " أل "

لا يجوز الجمع بين حرف النداء و " أل " في غير اسم الله تعالى ، وما سمي به من الجمل إلا في ضرورة الشعر .

وإنما لم يجز في سعة الكلام أن يقترن حرف النداء بما فيه " أل " لسببين :

أحدهما : أن كلا من حرف النداء و" أل " يفيد التعريف وأحدهما كاف عن الآخر .

الثاني : أن تعريف الألف واللام تعريف العهد وهو يتضمن معنى الغيبة لأن العهد يكون بين اثنين في ثالث غائب ، والنداء خطاب لحاضر فلو جمعت بينهما لتنافي التعريفان "[2]" .

والعلة في جواز جمع حرف النداء بما سمي به من الجمل لأنه على سبيل الحكاية والحكاية لا تتغير .

والعلة في جواز جمع حرف النداء باسم الله تعالى كثرة الاستعمال "[3]".

---

(١) ينظر ابن يعيش ٥/٢ ، وشرح ابن قيل ٢٦١/٣ .
(٢) منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل ٢٦٤/٣ .
(٣) شرح المفصل لابن يعيش ٩/٢ .

يقول الفراء : وقد كثرت اللهم في كلامهم حتى خففت ميمها في بعض اللغات "[1]" .

المنادي المضاف إلى ياء المتكلم

إذا أضيف المنادي إلى ياء المتكلم وكان صحيحاً جاز فيه خمسة أوجه: أجودها حذف الياء والاكتفاء منها بالكسرة نحو يا عبد وقد حذفت الياء تخفيفا لكثرة الاستعمال "[2]" .

أما إذا أضيف المنادي إلى مضاف إلى ياء المتكلم وجب إثبات الياء إلا في : ابن أم ، ابن عم فتحذف الياء منهما وتكسر الميم أو تفتح لأن هذا الاسم – أعني ابن أم ، ابن عم – قد كثر استعماله فجاز فيه ما لم يجز في نظائره "[3]" .

حذف الفعل في التحذير

التحذير : تنبيه المخاطب على أمر يجب الاحتراز عنه فإن كان بـ " إياك " وأخواته وهي " إياك " و " وإياكما " و " إياكن " وجب حذف الناصب وهو الفعل وقد حذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إياه "[4]" .

هلم بين الإفراد والتركيب

يقول ابن يعيش : " هلم " من أسماء الأفعال وهو مركب ، قال الخليل أصله " هالم " فـ " ها " للتنبيه و " لم " من قولهم لم الله شعثه

---

(١) معاني الفراء ٢٠٤/١ .
(٢) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١١/٢ .
(٣) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١١/٢ ، وشرح ابن عقيل ٢٧٥/٣ .
(٤) ينظر الكتاب ٢٧٤/١ ، شرح ابن عقيل ٣٠٠/١ .

أي جمعه كأنه أراد لم نفسك إلينا أي أقرب ، وإنما حذفت ألف " ها : تخفيفاً لكثرة الاستعمال "[1]" .

" ويل " معناها وأصلها

أولاً : معـناها : قيـل إن " ويلا " وضع للدعاء على الشخص وأما " ويح " فإنما وضعت للدعاء له .

وقيل هما بمعنى واحد فهي كلمات وضعت في الأصل للدعاء ثم كثر استعمالها حتى صارت للتعجب من غير قصد دعاء "[2]" .

ثانيـاً أصـلها : يرى الفراء أن أصلها " وي " جيئ بلام الجر بعدهـا مفتوحة مع المضمر نحو " وي لك " و " وي " له ثم خلط اللام بوي حتى صارت لام الكلمة فجاز أن يدخل عليه لام أخرى نحو " ويلا لـك " لصيرورة الأولى لام الكلمة ، ثم نقل إلى باب المبتدأ فقيل " ويل لك " كما في " سلام عليك " "[3]" .

فعـلى هـذا أصـل " ويـلك " " وي لك " أي عجبا لك ثم كثر استعماله حتى ركب معه وصارلا الفعل حتى قالوا "ويلا"و " ويل " "[4]" .

الفتحة أخف الحركات

يقول ابن يعيش : " العمل " و " العمر " بمعنى واحد يقال أطال الله عمرك وعمرك وهما وإن كانا مصدرين بمعنى إلا أنه استعمل في

---

(٤) شرح المفصل ٤١/٤ ، ٤٢ .
(١) ينظر الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ٢٣٨/١ وشرح المفصل لابن يعيش ١٢١/١ .
(٢) شرح الكافية للرضي ١١٨/١ ، ٨٣/٢ .
(٣) شرح الكافية للرضي ٨٣/٢ وقضايا التركيب د/ محمد عبد الحميد سعد ص ٣٢١ .

القســـم منهما المفتوح دون المضموم كأنه لكثرة الاستعمال اختاروا له أخـــف الـــلغات "[1]" . لأن الفـــتحة أخـــف الحركات "[2]" وكذلك اختاروا لـــلمفعول الفـــتحة أو مـــا ينوب عنها بخلاف الفاعل فإنه اختاروا له الضمة أو ما ينوب عنها "[3]" فكثرة الاستعمال تستدعي أخف الحركات . يقول ابن جني : " رفع الفاعل لقلته ونصب المفعول لكثرته وذلك ليقل في كلامهم ما يستثقلون ويكثر في كلامهم ما يستخفون "[4]"

باب " لا" النافية للجنس

" لا جرم "

عـــند الفـــراء أن نحو لا جرم مما تركبت منه " لا " مع جرم ، حيـــث قال " قوله لا جرم انهما " كلمة بمنزلة لاد أنك قائم أو لا محالة أنك ذاهب ، فجرت على ذلك وكثر استعمالهم إياها حتى صارت بمنزلة حقاً "[5]" .

ومـــن هنا أرى أن الذي جوز النطق بهذه الألفاظ وإتيانها على الأصـــل دون إعـــلال عـــلى الـــرغم مـــن مخالفتها للقياس هو كثرة الاستعمال.

يقـــول ابـــن جني : " واعلم أن الشيء إذا أطرد في الاستعمال وشـــذ عن القياس فلا بد من اتباع السمع الوارد به فيه نفسه ، ولكنه

---

(١) شرح المفصل ٩ / ٩١ .
(٢) شرح المفصل ٤/ ٧٠ .
(٣) ينظر شرح المفصل ١/ ٧٥ .
(٤) الخصائص ١/ ٤٩ .
(٥) معاني الفراء ٢/ ٨ ، مغنى اللبيب ١/ ٩٤ ، ١٩٥ .

لا يتخذ أصلاً يقاس عليه غيره ألا ترى أنك إذا سمعت استحوذ واستصوب أديتهما بحالهما ، لوم يتجاوز ما ورد به السمع فيهما إلى غيرهما "[1]"

كثرة الاستعمال تستدعي أخف الحركات
العلة في نصب المفعول
ورفع الفاعل

ولما كانت الفتحة أخف الحركات "[2]" وكان لعرب دائماً يميلون إلى الخفة في لغتهم ، وكان المفعول يكثر في كلامهم اختاروا له الفتحة ، فكثرة استعمال المفعول هي التي رشحت له الفتحة بخلاف الفاعل .

يقول ابن يعيش : " الفاعل أقل من المفعول إذ الفعل لا يكون له فاعل واحد وقد يكون له مفعولات كثيرة نحو ضرب زيد عمراً أو أعطيت زيداً درهما وأعلمت زيدا عمراً أخير الناس ، فيتعدى إلى مفعول واحد وإلى اثنين وإلى ثلاثة ، ولك أن تأتي بالمصدر بعد ذلك والظرف من الزمان والظرف من المكان .

" استحوذ " ومخالفتها للقياس

يقول ابن مالك :

لساكن صح انقل التحريك من ذي لين آت عين فعل كابن
ما لم يكن فعل تعجب ، ولا كأبيض أو اهوى بلام غللا

---

(١) الخصائص ٩٩/١ .
(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٧٠/٤ .

أي إذا كـــان عيـــن الفعل ياء أو واو متحركة ، وكان ما قبلها ســـاكناً صـــحيحا ولم يكن الفعل للتعجب ، أو مضاعفا ، أو معتل اللام وجـــب نقل حركة العين إلى الساكن قبلها نحو يبين ويقوم . فإن كان الســـاكن غير صحيح لم تنقل الحركة نحو بايع وبين ، وكذلك إذا كان فعل التعجب نحو ما أبين الشيء أو كان مضاعفا نحو أبيض وأسود أو معتل اللام نحو أهوى لم يجز الإعلال بالنقل وقد جاءت حروف من هذا الـــنحو عـــلى الأصـــل نحـــو أجودت أو أطيبات واستروح واستحوذ وأغيلت"[1]" .

وهذا عند النحاة شاذ يحفظ ولا يقاس عليه "[2]" ، وذهب أبو زيد إلى أن ذلـــك لغة قوم يقاس عليها "[3]" وحكى الجوهري عنه أنه حكى عن العرب أفعل أقام واستفعل . تصحيحاً مطرداً في الباب كله "[4]" وقال الجوهري في مواضع أخر تصحيح هذه الأشياء لغة فصيحة "[5]" .

والمفعـــول لـــــه والمفعول معه والحال والاستثناء ، والضمة أثقـــل مـــن الفتحة فأعطوا الفاعل الذي هو قليل الرفع الذي هو ثقيل وأعطـــوا المفعـــول الذي هو كثير النصب الذي هو خفيف وإنما فعلوا ذلك لوجهين :

أحدهما : ليقل في كلامهم ما يستثقلون وهو الضمة .

---

(١) التكملة ص ٥٨٠ .
(٢) شرح الأشموني ٣٢٣/٤ ، وينظر شرح المفصل ١٠/ ٧٧ .
(٣) من كتاب اللغات لأبي زيد ينظر الجمهرة ٤٨٨/٣ .
(٤) الصحاح : حوذ ، غيل .
(٥) الأشموني ٤/ ٣٢٣ .

الثاني : أنهم خصوا الفاعل بالرفع والمفعول بالنصب ليكون ذلك عدلا في الكلام فيكون ثقل الرفع موازيا لقلة الفاعل وخفة النصب موازية لكثرة المفعول "[1]" .

هذه هي بعض المواضع التي وردت في النحو العربي وكانت علتها كثرة الاستعمال ، أوردتها لإثبات أن كثرة الاستعمال علة من العلل التي اعتمد عليها النحاة في تفسير كثير من المواضع .

هذا وبالله التوفيق ،،

---

(١) شرح المفصل ١/٧٥ .

أهـــم المصـــادر والمراجـــع

(١) الإبـــدال لابن السكيت تقديم وتحقيق د/ حسين محمد شرف ، طبعة مجمع اللغة العربية سنة ١٣٩٨ هـــ القاهرة .

(٢) ارتشاف الضرب لأبي حيان تحقيق د/ أحمد النماس – مطبعة الخانجي الطبعة الأولى ١٩٨٦م .

(٣) الاستغناء في أحكام الاستثناء للقرافي تحقيق د/ طه محسن – مطبعة الإرشاد – بغداد ١٤٠٢ هـــ .

(٤) الأشباه والنظائر للسيوطي – دار الكتب العلمية بيروت .

(٥) أصـــول النحو لابن السراج تحقيق د/ عبد المحسن الفتلي – مؤسسة الرسالة – بيروت – لطبعة الأولى ١٤٠٠ هـــ .

(٦) إعـــراب القرآن للنحاس تحقيق د/ زهير غازي زاهد – عالم الكتب الطبعة الثالثة ١٤٠٩ هـــ .

(٧) الاقتراح في علم أصول النحو للسيوطي تحقيق د/ أحمد قاسم – مطبعة السعادة بالقاهرة ١٩٧٦ م .

(٨) أمالي ابن الشجري تحقيق د/ محمود محمد الطناحي – مكتبة الخانجي بالقاهرة الطبعة الولى ١٤١٣ هـــ .

(٩) الإنصـــاف في مسائل الخلاف للأنباري تحقيق د/ محمد محي الدين عبد الحميد – دار الفكر للطباعة .

(١٠) الإيضـــاح فـــي شرح المفصل لابن الحاجب تحقيق د/ موسى بناي العليلي – مطبعة العاني – بغداد .

(١١) تـــاج الـــلغة وصحاح العربية للجوهري تحقيق د/ أحمد عبد الغفور بيروت .
(١٢)التصـــريح بمضـــمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري – مطبعة الحلبي بالقاهرة .
(١٣)التكمـــلة لأبـــي عـــلى الفارسي د/ كاظم بحر المرجان – طبعة مديـــرية دار الكـــتب للطباعة والنشر جامعة الموصل بالعراق ١٤٠١ هـــ .
(١٤) تهذيـــب الـــلغة لأب منصـــور الأزهري تحقيق د/ عبد السلام هارون وآخرين ١٩٦٤م .
(١٥) جمهرة اللغة لأبن دريد – مصورة بيروت بلا تاريخ .
(١٦) الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي تحقيق د/ فخر الدين قباوة دار الكتب العلمية – بيروت الطبعة الأولى ١٤١٣هـــ .
(١٧) جواهر الأدب في معرفة كلام العرب تحقيق د/ حامد أحمد نيل – مكتبة النهضة المصرية ١٤٠٤ ه ـــ .
(١٨) حاشية الصبان على الأشموني مطبعة عيسى البابي الحلبي .
(١٩) خزانة الدب ولب لباب العرب للبغدادي – دار صادر بيروت .
(٢٠) الخصائص لابن جني تحقيق د/ محمد على النجار مطبعة عالم الكتب بيروت الطبعة الثالثة ١٤٠٣ هـــ .
(٢١) الـــدرر الـــلوامع على شواهد همع الهوامع للشنقيطي مطبعة الجمالية القاهرة الطبعة الأولى .

(٢٢)شرح الألفية لابن عقيل تحقيق د/محمد محي الدين عبد الحميد دار التراث بالقاهرة .

(٢٣)شرح الألفية لابن الناظم تحقيق د/ عبد الحميد السيد دار الجيل بيروت .

(٢٤)شرح الكافية الشافية لابن مالك تحقيق د/ أحمد الصيد " رسالة دكتوراه " كلية اللغة العربية بالقاهرة .

(٢٥)شـــرح الكافيـــة في النحو للرضى – دار الكتب العلمية بيروت الطبعة الثانية ١٣٩٩هـــ .

(٢٦)عبث الوليد لأبي العلاء المعري طبعة دمشق ١٩٣٦م .

(٢٧)فـــي الـــنحو العربي تحقيق د/ مهدي المخزومي – منشورات المكتبة العصرية – صيدا – لبنان – الطبعة الأولى .

(٢٨)قضايا التراكيب في لغة العرب تحقيق د/ محمد عبد الحميد سعد دار التوفيقية بالقاهرة الطبعة الأولى ١٣٩٩ هـــ .

(٢٩)الكـــتاب لســـيبويه تحقيـــق د/ عـــبد السلام هارون – الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٩م .

(٣٠)كشـــف المشكل في النحو لعلى الحيدرة اليمنى تحقيق د/هادي عطية مطر – مطبعة الإرشاد بغداد ١٤٠٤هـــ .

(٣١)لسان العرب لابن منظور – دار المعارف المصرية .

(٣٢)المحتســـب في تبيين شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جني تحقيق على النجدي ناصف وعبد الفتاح شلبي مطبعة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية .

(٣٣)مختصـــر في شاذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه –مكتبة المتنبي بالقاهرة .
(٣٤)المطـــالع السعيدة في شرح الفريدة للسيوطي تحقيق د/ نيهان ياسين " رسالة دكتوراه " كلية اللغة العربية بالقاهرة .
(٣٥)معـــاني القرآن للأخفش تحقيق عبد الأمير محمد الورد – عالم الكتب الطبعة الأولى ١٤٠٥هـــ .
(٣٦)معـــاني القرآن وإعرابه للزجاج تحقيق د/ عبد الجليل شلبي – عالم الكتب الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـــ .
(٣٧) معـــاني القـــرآن لـــلفراء تحقيق محمد على النجار وآخرين ١٩٥٥م .
(٣٨)المقتضـــب للمـــبرد تحقيـــق د/ محمد عبد الخالق عضيمة – المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ١٩٣٦م .
(٣٩)المقـــرب لابـــن عصفور تحقيق أحمد عبد الستار الجواري و عبد الله الجبوري مطبعة العاني – بغداد و.
(٤٠)الممـــنع لابن عصفور تحقيق د/ فخر الدين قباوة دار المعرفة بيروت الطبعة الأولى .
(٤١)نشـــأت الـــنحو للشيخ الطنطاوي تعليق د/ محمد عبد الرحمن الكردي ود/ عبد العظيم الشناوي مطبعة السعادة .
(٤٢)همـــع الهوامـــع للسيوطي صححه السيد / بدر الدين الغساني الطبعة الأولى – الخانجي ١٣٢٧ هـــ .